# المجتمع المدني ودوره في تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في الجزائر

# Civil society and its role in promoting participatory democracy at the local level in Algeria

**لالوش سميرة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس–**

Samira.lallouche@hotmail.fr

**تاريخ إرسال المقال: 2021/07/28 تاريخ قبول المقال: 2022/04/20 تاريخ نشر المقال: 2022/05/12**

**الملخص:**

الديمقراطية التشاركية هو نظام يمكّن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية التي تهمهم، عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة. وهذا يتطلب تنظيم المواطنين في هيئات وجمعيات تتولى عملية الاتصال وتعمل على بلورة الاحتياجات والمطالب، لهذا فإن الديمقراطية التشاركية بحاجة لمجتمع مدني باعتباره الفاعل الأساسي للنهوض بأي تنمية وترقية التشاركية. وعلى قدر فاعلية المجتمع المدني ونشاطه تعطي الديمقراطية التشاركية ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي. فبفضل الديمقراطية التشاركية أصبح المواطن شريكا للإدارة في صنع القرار بعدما كانت الإدارة تتخذ القرار بصفة انفرادية، فتحول الفرد من مواطن سلبي لديه فقط الحق في الانتخاب إلى مواطن إيجابي يشارك في صنع القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات. كما أن الديمقراطية التشاركية تعتبر أحد أهم شروط نجاح التنمية المحلية لما تتسم من مهام ومحاولة إعادة الثقة بين المواطن والإدارة المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية، المجتمع المدني، السلطة، التنمية المحلية.

## Abstract:

Participatory democracy is a system that enables citizens to participate in making political decisions that concern them, through direct interaction with existing authorities and the problems at hand. This requires organizing citizens into bodies and associations that handle the communication process and work on crystallizing needs and demands. Therefore, participatory democracy needs a civil society as the main actor to advance any participatory development and promotion. To the extent of the effectiveness and activity of civil society, participatory democracy yields its fruits and plays its role in the political system. Thanks to participatory democracy, the citizen has become a partner of the administration in decision-making after the administration used to take the decision unilaterally.

* المؤلف المرسل

**Key words:** Democracy, Civil society, Authority, Local development.

**مقدمة:**

عمدت الدولة الجزائرية إلى تحقيق ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، قصد ضمان أكبر للمشاركة وحماية أفضل للحريات. ولقد كان تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال إعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني من أهم محاور الإصلاحات التي عرفتها الدولة.

لهذا تقوم الديمقراطية التشاركية على وجود مجتمع مدني منظم في جمعيات ومؤسسات اجتماعية وثقافية واقتصادية في مختلف مجالات الحياة. فالمجتمع المدني هو الذي يهيئ للناس المناخات الإيجابية للمشاركة الفاعلة في التعبير عن أراءهم ومعتقداتهم والدفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم.[1]

ولقد عرف المجتمع المدني اهتمام متزايد في الفترة الأخيرة حيث أصبحت تعقد العديد من الملتقيات والندوات العلمية والأكاديمية بالبحث في موضوع المجتمع المدني لما من دور يقوم به وهو مراقبة الدولة من أجل تلبية حاجيات الشعوب.[2]

ومن أهم الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني هو دوره في تحقيق وتعزيز الديمقراطية التشاركية، فيعتبر المجتمع المدني إلى جانب الديمقراطية التشاركية، عنصرين أساسيين في بناء نظام سياسي جيد، فهو دليل على وجود الحريات التي تولد الفعالية السياسية القائمة على منطق التكامل بين المواطن والسلطة.

لهذا تعتبر الديمقراطية التشاركية الإطار الذي يسمح للمواطن بمساهمته الفعلية واشراكه في القرار التنموي المحلي. فعدم إشراك المجتمع المدني وعدم مشاورته حول المشاريع المتعلقة بتحسين الحياة اليومية للسكان قد يؤدي إلى تفشي الشعور بالظلم والفوضى والهامشية. فهدف الديمقراطية التشاركية هو إعادة ادماج المواطن، بعد المكانة التي وصل إليها من تهميش واقتصار دوره على عملية التصويت. فلا ينبغي أن يقف المواطن عند حدود الحق في التصويت والترشح إلى المجالس المنتخبة بل أن يمتد ليشمل الحق في الإخبار وفي الاستشارة وفي التتبع والتقييم، أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية، تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه، إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة.[3]

وبذلك نرى أنه بفضل الديمقراطية التشاركية أصبح المواطن شريكا للإدارة في صنع القرار بعدما كانت الإدارة تتخذ القرار بصفة انفرادية، فتحول الفرد من مواطن سلبي لديه فقط الحق في الانتخاب إلى مواطن إيجابي يشارك في صنع القرار. ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى تفعيل دور المجتمع المدني عند تسيير الشأن المحلي في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟ لتفصيل أكثر حاولنا الاعتماد في درستنا بشكل كبير على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تمت معالجة الموضوع وفق منطق تسلسلي ينطلق من تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية ودورها في تحقيق التنمية ثم عرض وتحليل مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية.

## 1-مفهوم الديمقراطية التشاركية ودورها في تحقيق التنمية

الديمقراطية التشاركية هي أحدث الصيغ المعاصرة لإعمال وتطبيق مفهوم الديمقراطية وهذا انطلاقا من منظور اصلاح نواقص الديمقراطية التمثيلية. فمن حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي. وتعتبر الديمقراطية التشاركية أهم أليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات.

### 1.1- تعريف الديمقراطية التشاركية وخصائصها

يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، أو هي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق اشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.[4]

ويستنتج من هذا التعريف أن الديمقراطية التشاركية عبارة عن نظام ديمقراطي يسعى إلى تشكيل مواطنين أكفاء للمشاركة في أكبر عدد ممكن من نواحي الحياة الاجتماعية.

ولقد عرفها الباحث الأمين شريط بأنها:" هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك."[5]

كما عرفها الدكتور صالح زياني انطلاقا من أن" مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو في خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة".[6]

وبهذا فإن الديمقراطية التشاركية هي تخلي السلطة على دورها المركزي عبر التخفيف من عبء الوصاية السياسية والإدارية وفسح المجال للمواطن وذلك عند تخلي الدولة عن سلطتها لصالح السلطة المنتخبة المحلية.

تتفق التعريفات السابقة على أن من أهم خصائص الديمقراطية التشاركية تتمثل في:

- تسعى الديمقراطية التشاركية أن يشارك المواطن في صنع القرار الذي سيتأثر به.
- المشاركة في بناء المناقشات المفتوحة لمعالجة القرارات على المستوى النطاق المحلي.
- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر بين المواطنين ونوابهم سعيا وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا.

– طرحت الديمقراطية التشاركية لكي تكون مكملة للديمقراطية التمثيلية ومساهمة في تعزيز دور المواطن في الحياة السياسية.[7]

**2.1– أهداف الديمقراطية التشاركية**

تهدف الديمقراطية التشاركية إلى:

– توسيع من مشاركة الفرد المواطن في الحياة السياسية بصنع السياسة العامة واتخاذ القرار، باعتباره الهدف الرئيسي لعملية التنمية.

– الديمقراطية التشاركية هي عبارة عن قناة تصاعدية تنازلية للتواصل بين السلطة والمواطن يتم من خلالها تصعيد مطالب واحتياجات المواطن إلى السلطة.[8]

– محاولة تجاوز معوقات الحكم وخلق أسس جديدة بين الدولة والمجتمع.

– إعطاء فرصة للمواطنين لمناقشة قضاياهم، فأصبحت قياسات الرأي العام أكثر أهمية من البرلمانات من حيث قدرتها على التعبير عن أراء واتجاهات المجتمع السياسي وتقديم الاقتراحات والمبادرات والقدرة على كشف النقص في الأداء الحكومي.

– القضاء على البيروقراطية وتحقيق الشفافية الإدارية وكذلك توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة وتكريس حرية الرأي والتعبير.[9]

**3.1–دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية**

تعد الديمقراطية التشاركية ذلك الإطار الذي تتحقق من خلاله العملية التعاونية والتشاورية بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية بغية تحسين ظروف عيش المواطنين ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.[10]

وتعتبر الديمقراطية التشاركية أحد أهم شروط نجاح التنمية المحلية لما تتسم من مهام ومحاولة إعادة الثقة بين المواطن والإدارة المحلية، خاصة أن التنمية المحلية تقوم على مبادئ تسودها العدالة والمساواة، وهذا لن يتم إلا عن طريق إشراك المواطن في عملية تنفيذ ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج والمخططات التنموية وإقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء جمعيات وفسح المجال من أجل المساهمة في خدمة المجتمع. فأهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية هو المواطن فهو أداة ربط بين التنمية المحلية وتفعيل التشاركية.[11]

ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها بديل لنظام التسيير المركزي أو الوطني فهي مجموعة البرامج والخطط التي تمثل السياسات العامة المحلية، والتي تستوجب تدخل فاعلين محليين المتمثلان في المجتمع المحلي والهيئات المحلية الحكومية من أجل النهوض بتحقيق وتلبية مطالب واحتياجات السكان، وتقديم الدعم المادي والمعنوي من خلال تبني روح المسؤولية الجماعية والمشاركة والمبادرة الفعالة.[12]

وبهذا نرى أن الديمقراطية المحلية هي مبدأ أساسي من المبادئ التي يقوم عليها التنمية المحلية في تجسيد حقوق المواطنين على إمكانية الاطلاع على أهم القرارات الإدارية والصفقات العمومية والعقود، والاتفاقيات التي يتم عقدها في المجالس المحلية. فالديمقراطية التشاركية لبد لها إذا أن تنطلق محليا، ذلك أن التسيير الجماعي المحلي له أهمية قصو من أجل تفاعل مختلف فئات المجتمع المحلي. فعلاقة الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية هي علاقة متلازمة ومستمرة قائمة على مبادئ العدل والمساواة والشفافية.

**2-مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية التشاركية**

نظرا لتنوع المشاكل التي يعاني منها الفرد برزت الحاجة لوجود مجتمع مدني قادر على تشخيص هذه المشاكل ومحاولة وضع الحلول المتعلقة بها من أجل تحقيق مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع.

إن مفهوم المجتمع المدني ومهامه لا تقل أهمية عن الأسس التي تفتضيها الديمقراطية التشاركية التي تسعى إلى تثمين الروابط وتوسيع السلطة إلى المواطنين واشراكهم في تسيير الشأن العام. فالمجتمع المدني هو قيمة مضافة لكل حكومة قوية وسند لها في تنفيذ برامجها، فالعلاقة التي تربطهما هي علاقة تعاون وتكامل وليست علاقة صراع.

**1.2- تعريف المجتمع المدني**

أدخل يوصف المجتمع المدني أنه مقابلا وموازنا للسلطة السياسية وركنا أخر معها وإلى جانبها في بنية الدولة كمفهوم كلي يجمع بينهما ليكون استقلال هذين الركنين وتعايشهما أحد أهم أسس وشروط بناء الدولة.[13] وقد عرف المجتمع المدني بأنه:" مجموعات التنظيمية التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق صالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتأخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف."[14]

وكذلك عرف المجتمع المدني على أنه: " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي والوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها. ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي العام لتحقيق التنمية، وبالتالي يمكن اعتبار الأحزاب، النقابات، الاتحادات المهنية والجمعيات الثقافية أهم مكونات المجتمع المدني.[15]

ومن أهم محاولات تعريف المجتمع المدني ذلك الذي قدمه البنك الدولي الذي يعرف المجتمع المدني بأنه:" مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المالية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات.[16]

### 2.2- مقومات المجتمع المدني ومكوناته

إن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني هي علاقة تكامل وتوزيع الأدوار وليس التناقض أو الخصومة، فالسلطة والمجتمع المدني متلازمان بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة السلطة. فتستطيع السلطة أن تساهم في تقوية المجتمع المدني من خلال وضع قوانين، واضحة وقابلة للتطبيق وفي المقابل فإن على المنظمات المجتمع المدني أن تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.[17] فلن تستطيع المؤسسات الحكومية أن تفي بكل متطلبات المجتمع واحتياجاته إلاّ إذا سمحت لمؤسسات المجتمع المدني لمساعدتها على توفير العديد من الخدمات. فعلاقة منظمات المجتمع المدني بالحكومة هي علاقة الشراكة القائمة على التعاون والتنسيق، بما يخدم الصالح العام.[18]

والمجتمع المدني يتسم بمقومات أساسية تتمثل في:

– أنه الإطار الأنسب لتمثيل شرائح كبيرة من المواطنين يتقاسمون الانشغالات المتعلقة بحياتهم اليومية، ويستطيعون من خلاله المشاركة في صياغة القرارات المتعلقة بالتنمية.

– الانضمام في شكل مؤسسات، جمعيات، منظمات، نوادي وأحزاب سياسية. فمشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام من خلال الجمعيات يؤدي إلى تجميع الطاقات وتبادل الأراء للوصول إلى الأليات المناسبة للتكفل بانشغالاتهم. [19]

– ليس من أهداف المجتمع المدني الوصول إلى السلطة، وإنما ينحصر دوره في مراقبتها والتأثير فيها. حيث يستطيع المجتمع المدني ممارسة الضغط على الجهات الرسمية بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن العمومي على المستوى المحلي.

– يتشكل المجتمع المدني من فئات اجتماعية، ثقافية، فكرية، عقائدية وسياسية مختلفة وفي بعض الأحيان متضاربة الأهداف.

– الاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية عن السلطة، فبغير هذا سيظل المجتمع المدني تابعا للسلطة.[20]

أما مكونات المجتمع المدني فهو يتكون من مجموعة من المؤسسات تتمثل في:

**أ: الأحزاب السياسية:** تعتبر من أبرز مؤسسات المجتمع المدني، وهي تقوم بأدوار عديدة على كافة الأصعدة والمجالات. فكلما زادت فاعلية الأحزاب في المجتمع أصبحت التجربة الديمقراطية أكثر قوة. فالأحزاب السياسية هي ضمن بنية المجتمع المدني طالما أنها تساعد وتساهم في النشاط المدني إلى المجتمع المدني لخدمة الأفراد وتساهم في عملية التنمية السياسية. فلا يوجد ديمقراطية من دون أحزاب سياسية لما تلعبه من دور مهم في تنمية الرأي العام، والتعبير عنه في القضايا الرئيسية كوسيط بين الفرد والدولة، إلى جانب دورها الأساسي في الارتقاء بالديمقراطية التشاركية. غير أنه نلاحظ ضعف الثقافة التشاركية لدى الأحزاب السياسية فهي تنشط فقط في مناسبة الانتخابات كونها أحزاب مناسبتيه تهدف للوصول إلى مراكز سياسية وليس لتمثيل القاعدة الشعبية التي تنتخبها.[21]

**ب: النقابات:** تلعب النقابات دور سياسي باعتبارها قوة ضاغطة على الدولة في رسم سياستها العامة، كما لها دور اجتماعي يتمثل في الحفاظ على حقوق الأفراد المنتمين لها بالإضافة كذلك لاهتمامها بالمصلحة العامة، فما زالت النقابات العملية تطالب بحقوق أعضائها. ومن بين العراقيل التي تعاني منها النقابات هو ضعف تكوين العنصر البشري للنقابات وصعوبة الوصول إلى الأهداف التي ترسمها هذه النقابات، بالإضافة إلى قلّة إمكانياتها المادية الذي أدى إلى التأثير عن مردودها العملي.

**ج: الجمعيات:** حيث تعتبر من أهم العناصر المشكلة للمجتمع المدني، وعرفت الجمعيات وفقا لنص المادة 2 من القانون العضوي رقم 06/12 المؤرخ في 15 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات [22] على أنها تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدهما لمدة زمنية محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني. وتعتبر الجمعيات من أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا حيث أنها تعني بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم. وتظهر رغبة المشرع في تقنين قانون الجمعيات في التأكيد على دورها في قيادة فعاليات المجتمع المدني باعتبارها فاعلا أساسيا في هيكلة مكوناته وتأطير شرائحه المختلفة وتأهيل المجتمع ليكون شريكا أساسيا في ممارسة الديمقراطية الشعبية. فالجمعيات تشكل دعامة صلبة لتحذير الوعي المدني والاهتمام بالشأن العام لا سيما على الصعيد المحلي وذلك بتبني نمط جديد للديمقراطية يتيح مشاركة كافة مكونات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام.

ولتدعيم الديمقراطية التشاركية نص المشرع في المادة 178 من القانون 06/12 على:" تكتسب الجمعية الشخصية القانونية بمجرد تأسيسها، ويمكنها حينئذ القيام بما يأتي: التصرف لدى الغير ولدى الإدارات العمومية القيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع هدفها." وبهذا أصبحت الجمعيات تلعب دور الوسيط بين السلطة والمجتمع.[23]

**د: المنظمات غير الحكومية:** وهي تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير على السياسة العامة للدولة كما أنها تلعب دورا هاما في المجتمع المدني من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع.

إلى جانب هذا فإنه يوجد عدّة مؤسسات أخرى في مختلف المجالات منها الاجتماعية والدينية والعلمية والثقافية والتربوية والرياضية والخيرية والبيئية.[24]

### 3.2-دور المجتمع المدني في تعميق التنمية

إن تفعيل دور المجتمع المدني يتيح للسلطات المحلية إطارا ملائما للحوار وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينها وبين المواطنين. ولقد عرف المجتمع المدني توسعا كبيرا في الخطابات التنموية نظرا لاستخداماته الواسعة في تأطير سلوك المواطنين، فهو حلقة التفاعل السياسي

والاجتماعي والثقافي بين الفاعلين الاجتماعين والمؤسسات الديمقراطية والسياسية والإدارية، ودمج الفرد لمناقشة ومشاركة الجماعة في صناعة القرار التنموي.[25]

يبرز دور المجتمع المدني في مساعدة السلطات والأجهزة الإدارية بتجميع قدر من المعلومات الأساسية حول سكان المجتمع المراد تزويده بالخدمات الحضرية، وذلك عن طريق نشر ثقافة الانتظام في نوادي وجمعيات تعمل على رصد المشكلات التي يعانون منها المواطنين ومحاولة وضع خطط وبرامج لحلها والتخلص منها.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية ذات الدور الفعال في دعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والمتمثلة في الجمعيات النسوية، الاتحادات الطلابية، الجمعيات الثقافية وغيرها من الجمعيات التي تعد من القنوات المشاركة العاملة على تشكيل الرأي العام ضاغط على الحكومة عبر الربط ما بين المواطن والجهاز السياسي بتجميع المطالب الشعبية والتعبير عن الإرادات والمواقف الفردية لهؤلاء.[26]

ويشترط في هيئات المجتمع المدني جملة من الشروط الأساسية من بينها أنها قادرة على ممارسة أنشطة جماعية يعبر من خلالها عن إرادتها ومصالحها، ولا تقبل تولّي أي من مهام الحكم سواء على المستويين المركزي أو المحلي، بالإضافة إلى أنها خاضعة للتشريعات والقوانين الوطنية وعملها ونشاطاتها ذو طبيعة مدنية محضة. فتعتبر هيئات المجتمع المدني البديل الشرعي عن الأحزاب في إعادة تمثيل المواطن أمام السلطة المحلية بالطرق الإجرائية المثلى.[27]

### 4.2 تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية التشاركية

ان مؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن تلعب دورا مهما في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية، وعليه يجب أولا اخراج المجتمع من الهامشية والتغيب السياسي الى الاشتراك الفعال والايجابي في الحياة السياسية وتقرير مصيره، وفي نفس الوقت تسعى الى القضاء على أبرز المشاكل التي يعاني منها المواطن واشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين على السواء، وذلك عن طريق القضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف والمرض والتهميش السياسي والاجتماعي.

ومن الوسائل المهمة لتفعيل المجتمع المدني ونموه واستمراره تتمثل في:

**أ-التربية والتثقيف:** يجب أن تبدأ عملية التغير والتحول أولا من داخل النفس الإنسانية الذي في ضوئه ستتغير العلاقات والروابط الاجتماعية، مما يترتب عليه إعادة بناء المجتمعات على وفق نسق جديد تحدده عملية التثقيف النفسي والتربوي.[28] ويكون ذلك عن طريق إعادة بناء ثقة المواطن بنفسه وقدرته في عملية التغير السياسي الاجتماعي والتأثير المباشر والفعال على صانعي القرار. ولكي يتجاوز المجتمع المدني اطارها النظري الى الإطار العملي لا بد أن يمر عبر منظومة تربوية جديدة تعتمد على عدة أساليب أهمها:

-تثقيف عناصرها على قيم ومبادئ المجتمع الحديث من خلال كادر علمي كفأ ومؤهل لهذا الغرض، يمارس دوره من خلال عدة وسائل أهمها دورات، وندوات، محاضرات، اجتماعات...الخ وهذه الممارسات هي الأكثر دلالة لأنها تثير في الفرد فكرة التجديد.

-التعاون مع مراكز البحث العلمي المتخصصة بالدراسات النفسية والاجتماعية وتوفير قنوات الاتصال المباشر معها، وقيام هذه المراكز وبالتعاون مع المؤسسات التربوية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في طرح أفكارها حول عملية إعادة بناء الذات السياسية والاجتماعية للمواطن.[29]

-المباشرة بإعادة صياغة المناهج التعليمية والدراسية بما يتفق مع النظرة التي تحملها المجتمع المدني والتي بدورها ستنمي وعي المواطن بالثقافة الديمقراطية، وهذه الخطوة هي الأكثر فعالية لأنها تحفز المرء على الابداع والبناء والتجديد.

**ب-قنوات المشاركة الرقابية:** وذلك يكون عن طريق تدخل تنظيمات المجتمع المدني في ممارسة المشاركة الرقابية بواسطة أليات سياسية أو قضائية. فبالنسبة للأليات السياسية، تتولى مؤسسات المجتمع المدني رفع مستوى التنمية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمواطن عن طريق التأثير في السياسة العامة، حيث يجتمع المواطنون تحت أطرها المختلفة لممارسة الضغوط أو التأثير في عملية صنع القرار وصناعة السياسات التنموية.[30] ويبدأ دور هذه المؤسسات من عملية اختيار المسؤولين المنتخبين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات مما يجعلها شريكا للسلطة في ضمان نزاهة الانتخابات. فالانتخابات هي أهم ركائز الفعل الديمقراطي وأهم تجليات دولة القانون وتشييد المؤسسات والدستورية. كما أنها هي الأداة التي تجسد بواسطتها إرادة الشعب، لذلك يقتضي البناء السليم والرشيد لمؤسسات الدولة اخضاع الانتخابات لرقابة مستقلة تضمن نزاهتها وشفافيتها المطلوبة، وهذا لا يتحقق الا من خلال اشراك المجتمع المدني وفعاليته الأساسية سير العملية الانتخابية.[31]

وقد قامت الجزائر في إطار الإصلاحات التي عرفتها بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنص المادة 194 من تعديل الدستوري 2016 على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب، وتتكون بشكل متساوي من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية وكفاءات مستقلة يتم اختيارهم من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.[32]

كما تتدخل تنظيمات المجتمع المدني في ممارسة المشاركة الرقابية بواسطة أليات قضائية فمنح المشرع للجمعيات حق اللجوء الى القضاء المختص ورفع دعوى مدنية وتأسيس كطرف مدني للدفاع عن المصالح المشتركة للمواطنين عن كل مساس للبيئة لأنه الطريق الأفضل للضغط على السلطات المحلية في حالة تهاونها عن اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة. [33]

إن تفعيل مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام من أجل تجسيد التنمية المحلية وتعميق ممارسة الديمقراطية التشاركية تتطلب سلسلة من الإجراءات، يمكن إيجازها فيما يلي:

– إلزام تنظيمات المجتمع المدني بأن تكون مطالبها واقتراحاتها واقعية ومبنية على معطيات حقيقية، تخدم المصلحة العامة.

– رفع القيود المتعلقة بتأسيس وتسيير الجمعيات والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية وهذا لضمان استقلاليتها. فالديمقراطية التشاركية وجودها مرهون بوجود فضاء جمعوي هو محور المقاربة التشاركية وممثل المواطنين في التعاطي الاجتماعي والتنموي مع مؤسسات الدولة.[34]

– تنويع منظمات المجتمع من حيث الخبرة والاختصاص وهذا يحتاج الى تفعيل أليات التنسيق بين مختلف مكونات المجتمع المدني وبينها وبين الجهات الرسمية.

– تأسيس منبر للحوار يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية تكون كأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية.

– ضرورة النص على الديمقراطية التشاركية في قانون الجامعات المحلية باعتبارها ركن من أركان النظام المحلي.

ومما سبق يتضح أن دور المجتمع المدني يدخل في إطار تنظيم المجتمع، فهو يمثل دعامة أساسية لمعالجة الأمراض الاجتماعية والبيئية التي تتزايد باستمرار. فضلا على أنه يمتاز بقدرته على التقاط الأحاسيس الحقيقية لأفراد المجتمع والتعبير عنها بموضوعية وبمستوى عالي من المسؤولية والجد. فالمجتمع المدني يعمل على احداث التنمية وبعثها من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية وحرية المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع.[35]

**الخاتمة:**

إن الديمقراطية التشاركية تمثل جملة من الأليات والإجراءات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني والمواطنين عموما في صنع السياسات العامة وتمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام. غير أن مفهوم الديمقراطية التشاركية لايزال ضعيفا وقاصرا بل انه حبر على ورق ذلك لغياب الشفافية وانتشار مظاهر الفساد والتسيير المركزي وصعوبة الحصول على المعلومات، وعدم تطبيق النصوص القانونية المنظمة لمشاركة المواطن.

ولتفعيل مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام يجب أن يكون هناك ازدياد كبير في أعداد مؤسسات المجتمع المدني، لأن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما تتواجد به جمعيات مستقلة عن الدولة تتولى مهاما متعددة منها تقديم الخدمات ومناقشة السياسات التي تتصل بتلك الخدمات. كما يجب إلزام المسؤولين بالتكفل باقتراحات منظمات المجتمع المدني والتكفل بانشغالاتها،

واستحداث أطر واضحة لمناقشة هذه المطالب والاقتراحات. كما يجب وضع أليات قانونية واضحة تتيح لهذه التنظيمات المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي.

**النتائج:**

– ترتبط الديمقراطية التشاركية ارتباطا وثيقا بالمواطن، وبما أن اشراك المواطن بصفة فردية أمر يستحيل تحقيقه نتيجة الفوضى التي تنجر عن ذلك يتعين عليه الاندماج الى مؤسسات المجتمع المدني.

–إن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية فالعلاقة الموجودة بينهما أكيدة ووثيقة لأن المجتمع المدني وفاعليته ركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي وشرط أولي لفاعليته.

– على قدر فاعلية المجتمع المدني ونشاطه تعطى الديمقراطية التشاركية ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي.

–لقد أدركت معظم الحكومات أهمية دور المجتمع المدني بعد أن كانت تتصارع معه أحيانا أو تتخذ موقف المواجهة أحيانا أخرى أو تضع له العراقيل أصبحت تشجعه وتدعمه وأحيانا تكلفه بتنفيذ بعض المشروعات والبرامج الحكومية الموضوعة في خطة الدولة.

**التوصيات:**

–على مؤسسات المجتمع المدني أن يشجع كافة أبناء المجتمع على ممارسة دورها في عملية البناء، والاعلان عن تصوراتهم وأفكارهم التي يؤمنوا بها بكل وضوح وشفافية وبروح من النقد البناء والتقييم الموضوعي لنشاط هذه المؤسسات.

–تقوية تنظيمات المجتمع المدني ومنحها الاستقلالية وتسهيل عملها ونشاطها، وهذا لا يكون الا عن طريق دعم سياسة قائمة على مشاركة المواطن والاستفادة من انتشار الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

–على مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على جذب العناصر المثقفة والواعية وتشجيعهم ماديا ومعنويا للقيام بدورهم وتنمية قدراتهم العلمية من خلال توفير وسائل الاتصال الحديثة.

**الهوامش:**

1–الشماس عيسى، المجتمع المواطنة والديمقراطية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2008، ص 6.

2– شاكر عبد الكريم فاضل، المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مجلة الفتح، كلية الحقوق، جامعة ديالي، العراق، العدد 37، السنة 2008، ص 148.

3– نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العالمي للدراسات، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، ط 1، 1999، ص 31.

4–الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية الأسس والأفاق، ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية، مجلة الوسط، الجزائر، وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد 06، 2008، ص 46.

5–الأمين شريط، المرجع نفسه، ص 47.

6-صالح الزياني، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، 16-17 ديسمبر 2008، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف.
7-عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، القاهرة 2001، ص 14.
8-نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص 77.
9-حريزي زكرياء, المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية" الجزائر نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 28.
10-Nait Marzoug, ML ; Kouadria Nourdine ; Amara Fatah, Gouvernance urbaine et le développement local en Algérie : quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba ; Revue des sciences humain ; N 24, Mars 2012, p 10.
11-الشماس عيسى، المرجع السابق، ص 7.
12- بلقرع خيرة، الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة السعيدة، سنة 2015، ص 15.
13-فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 88.
14-بوراي دليلة، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة (البيئة والتعمير)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص 38.
15-متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، الطبعة 1، ص 19.
16-نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، دراسة حالة الجزائر 1989-2009، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 38.
17-هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني قتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 2005، ص 3.
18-إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2002، ص 25.
19-متروك الفالح، المرجع السابق، ص 18.
20-محمد الطزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2004، ص 108.
21-بوراي دليلة، المرجع السابق، ص 40.
22- قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، ج ر عدد 02 الصادر في 15 جانفي 2012.
23-أوكيل محمد أمين، المقاربة التشاركية في الجزائر من عوائق الممارسة ورهانات التفعيل، مجلة القانون، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، العدد 09، ديسمبر 2017.
24-صامويل هان تنجون، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرون، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى، 1992، ص 10.
25-فالح عبد الجبار، المرجع السابق، ص 89.

26-بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر: أليات التفتيش الأسري نموذجا(1996-2005)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الاجتماعية، 2012، ص 98.
27-عبد الناصر جابي، العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، مجلة الوسيط، وزارة العلاقة مع البرلمان، الجزائر، العدد 6، السنة 2008، ص 33.
28-عبد الجبار فالح، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1992، ص 138.
29-شكر عبد الغفار، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 40.
30-أمحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسية الديمقراطية، مجلة الشعب، العدد 8، 2009، ص 3.
31-عباس أمال، نحو نزاهة الانتخابات من خلال الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، مجلة صوت القانون، المجلد الخامس، العدد الأول، أفريل 2018، ص 14
32-المادة 54 من التعديل الدستوري 2016.
33-بوطيب بن ناصر، المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية، (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 178
34-طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، حلوان، مصر، 2009، ص 395.
35-كعباش رابح، سيسيولوجيا الدولة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 176.